

## المحاضرة التاسعة: توازن القطاع النقدي في النموذج الكلاسيكي

### 1.9. معادلة التبادل لفيشر

تسمى بطريقة المبادلات، ومفادها أن النقود تستخدم كوسيلة للتبادل وتحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وهكذا يمكن استنتاج أن عملية التبادل ذات طرفين:

✓ **طرف نقدي:** يمثل العرض الكلي لوسائل الدفع المتاحة وهو الطلب على السلع والخدمات، ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها (دوراها).

✓ **طرف سلعي:** ويمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها.

$$M * V = \sum P * Q$$

M: كمية النقود المتداولة بالرمز V: سرعة دوراتها Q: كمية السلع P: المستوى العام للأسعار  
وقد طور فيشر المعادلة وصاغها بالشكل التالي:

$$M * V = P * T$$

حيث T حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وأطلق عليها معادلة التوازن لسوق النقد عند فيشر. وبما أن حجم المعاملات مرتبط بحجم الدخل الذي هو ثابت لأن الاقتصاد عند مستوى التشغيل التام فإن حجم المعاملات ثابت، وبما أن سرعة دوران النقد مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع التي هي ثابتة في الأجل القصير فإن هذه السرعة ثابتة، ومنه فإن أي تغيير في الكتلة النقدية سواءً بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغيير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

### 9.2. معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج)

تعتبر معادلة كامبردج للأرصدة النقدية الحقيقية أن النقود مخزن للقيمة، حيث أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بجزء من دخلهم في شكل نقود سائلة من أجل إنفاقها في المستقبل، وعليه صيغة معادلة كامبردج كما يلي:

$$Md = K * p * y \iff \frac{Md}{p} = K * Y$$

Md: الطلب على النقود Y: الدخل الحقيقي P: المستوى العام للأسعار K: معامل السيولة

ويمكن إجراء مقارنة بين المعادلتين السابقتين (معادلة فيشر، معادلة كامبردج):

- ركزت معادلة التبادل على جانب عرض النقود في حين أن معادلة كامبردج ركزت على جانب الطلب.
- قررت معادلة التبادل وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.
- ركزت معادلة التبادل على أن النقود وسيلة للتبادل فقط بينما أضافه معادلة كامبردج على أنها مخزن للقيمة.

- إلا أن النظريتان اتفقتا على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة كما في النظرية الأخرى.

### 3.9. التوازن في السوق النقدي

يتحدد التوازن في سوق النقد عند تساوي عرض النقود  $M_s$  التي تعد متغيرة خارجية مع الطلب على النقد  $M_d$  التي تعد متغيرة داخلية، حيث أن النقود المعروضة لتداول تتألف من نقود قانونية ونقود الودائع، ويمكن توضيح ذلك رياضياً كما يلي:

$$M_s = M_d \quad \Longrightarrow \quad M_0 = k * P * Y$$

$$\quad \quad \quad \Longrightarrow \quad P = \frac{M_0}{K * Y}$$

ويمكن توضيح التوازن بيانياً من خلال الشكل:

التوازن في السوق النقدي وفق النموذج الكلاسيكي

